



مسلمات الهند يطالبن بحظر «الطلاق بالثلاثة» لأنه «يضطهد حقوقهن»

20-03-2017 الساعة 14:15 | ترجمة وتحرير نور الشاهسي - الخليج الجديد

قدمت مجموعة من المهاميات والناشطات المسلمات في الهند، طلب بحظر «الطلاق ثلاث مرات»، إلى رئيس الوزراء «ناريندرا مودي» يوم السبت الماضي.

وبحسب صحيفة «الهند اليوم - Today India»، فإن النساء في جميع أنحاء الهند يترن تهديدن بذلك الطلاق، بينما لا تعترف المحاكم المحلية وضباط الشرطة بها في ذلك من أزمة تواجه السيدات.

حيث تؤكد السيدات أن نقص التعليم في المجتمع الهندي، وعدم احترام المرأة، يضر كثيراً بهن، معتبرات أنه يجب على الحكومة أن تعالج هذه المسألة بشكل مناسب ونهائي.

«شهناز أفضال» أحد سكان منطقة بوابة كشمير، يقول: «المسلمون أدركوا أن حزب بهاراتيا جاناتا ليس ضدهم. وهذا هو السبب في تلقى الحزب لأصوات الرجال والنساء المسلمين في ولاية اوتار براديش». وهو الحزب الذي ينتوي إلغاء هذا الحق من قانون الأحوال الشخصية.

وتنقل الصحيفة عن مشارك آخر يُدعى «رحماني» قوله إن «الطلاق الثلاثي هو نقطة سوداء في مجتمعنا. فالرجال يطلقون المرأة من قبل حتى أن ينطقوا الكلمات الثلاث، باستخدام ذرائع مثل أنها قصيرة جداً، ليست جميلة، لا تستطيع طهو طعام جيد، ومبررات مشابهة». مستنكراً «هل هذه أسباب وجيهة للطلاق من امرأة قمت باختيارها بكامل إرادتك وعقلك وحريتك الكاملة».

من ناحيتها، تقول «صانمة نظامي» أن النساء المسلمات تقدن حياة مظلومة في الهند. وقالت: «لا أحد يكثر بتعليقهن، خاصة إذا كانت الفتاة من عائلة فقيرة. ونحن نعمل في مجموعات لتدريب الفتيات على المهارات المختلفة، ونثقيهن حول الصحة والنظافة الشخصية، ومهارات تنهية الشخصية».

يُشار إلى أن «طلاق الثلاث» حق يكفله الدستور الهندي الذي يتيح لسكان هذا البلد البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة، الاحتكام لقانون أحوال شخصية تبعا لديانتهم فيما يتعلق بالزواج والطلاق والإرث.

وقد طُرحت مسألة «طلاق الثلاث» على مستويات رفيعة خلال السنوات الأخيرة مع إعلان حكومة «مودي» القومية الهندوسية رغبتها في إبدال قوانين الأحوال الشخصية بقانون مدني يطبق على اتباع كل الديانات في الدولة.

وينص القرآن على أن طلاق الزوجين ثلاث مرات يستوجب انفصالهما نهائيا لاستحالة العيش معا، لكن البعض ما زال يبيح للرجل أن يطلق زوجته ثلاث مرات في ثلاث كلمات يلقيها مرة واحدة، وهو ما يشير إليه البعض على أنه يخالف روح النص.

«اختار الحق وصي»، أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة الهلية الإسلامية في نيودلهي، يقول «طلاق الثلاث فقد جوهره، وأصبح قانونا عشوائيا». ولذا تحظره دول إسلامية كثيرة، منها بنغلادش المجاورة.

ورغم ذلك، يتهمسك بعض المسلمين بهذا القانون بداعي حماية الهوية الدينية للأقلية المسلمة. وبشكل خاص يتخوف البعض من أن يستفيد الهندوس المتشددون من طلب إلغاء هذا القانون للانقضاض على الأحوال الشخصية للأقليات والمطالبة بالغانها.

وقد رفعت مسلمات هنديات خلال السنوات الأخيرة دعاوى قضائية رفضا لطلاق الثلاث بحجة أن هذه الممارسة تنطوي على تمييز سلبي ضدهن وتنتهك حقوقهن.

هذا ويشكل المسلمون أكثر من 13% من سكان الهند، البلد ذي النظام الديمقراطي العلماني ومع أغلبية سكانية هندوسية.